مأزق «الخيار الفلسطيني»

الى ما قبل العام ١٩٤٨، كان واضحاً لمختلف التيارات الصهيونية السياسية، على الرغم من بعض المحاولات التي بذلت للتفاهم مع زعماء عرب آخرين، ان الفلسطينيين هم العدو الاساسي والطرف الرئيس في الصراع العربي ـ الصهيوني. فالانسان الفلسطيني بعامة، والفلاح الفلسطيني بخاصة، كان اول من تصدى وخاض المواجهات مع الرعيل الاول من المستوطنين اليهود، وواصل الصراع ضد المشروع الصهيوني برمّته. حتى ذلك التاريخ، لم يكن هناك لبس في تعريف العدو وتحديد هويته. ولكن هذا التعريف للعدو، بالمنظار الصهيوني، تغير ـ كما يقول الصحفي رؤوفين فدهتسور (هآرتس، ١٤/٨/١٩٨٨) ـ نهائياً في أيار (مايو) ١٩٤٨، أي بعد قيام دولة اسرائيل؛ اذ لم يعد هذا العدو هو الشعب الفلسطيني، بل اصبح الدول العربية كافة.

لكن باحثاً اسرائيلياً آخر، هو ايلان بابيه، رأى ان هذا التغير في تعريف العدو، وبالتالي في تحديد جوهر النزاع العربي ـ الصهيوني، والطرق الكفيلة بحلّه، والطرف الذي يجب التوصل الى الحل معه، كان موضع خلاف على امتداد السنوات الثمان الاولى من عمر الدولة الاسرائيلية، بين موشي شاريت (وزير خارجية، ثم رئيس حكومة في تلك الفترة) ودافيد بن ـ غوريون (رئيس الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة وزعيم حزب مباي الحاكم دون منازع حتى العام ١٩٦٣، باستثناء فترة قصيرة تولّى فيها رئاسة الحكومة موشي شاريت). وحدّد بابيه طابع الخلاف وجوهره في رؤية كل منهما بأنه «يمكن القول ان الجدل الاساسي بين الاثنين تمحور حول مسألة من هو الحليف ـ الشريك في أرض ـ اسرائيل، الشعب العربي الفلسطيني، كما حدده قرار الامم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر)، أو المملكة الهاشمية، كما كان متفق عليه في قيادة الوكالة اليهودية حتى أيار (مايو) ١٩٤٨... وبالمصطلحات السياسية الحديثة، يمكن القول، ان شاريت نادى بالخيار الفلسطيني (تقسيم ارض ـ اسرائيل الى دولتين، فلسطينية ويهودية)، بينما أيد آخرون، من قيادة اليشوف، وفي مقدمهم بن ـ غورين، الخيار الهاشمي» (ايلان بابيه، «موشي شاريت، دافيد بن ـ غورين، والخيار الفلسطيني»، في **هاتسيونوت؛ مختارات في تاريخ الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودي في ارض ـ اسرائيل**، المجلد ١١، تل ـ أبيب: الكيبوتس الموحّد، ١٩٨٦، ص ٣٦١).

وكما هو معلوم، فقد حسم هذا الخلاف لصالح المدرسة البن ـ غوريونية، بعد عودة بن ـ غوريون من «منفاه الطوعي» في كيبوتس سديه بوكر، في أعقاب فضيحة لافون في العام ١٩٥٤، حيث تكرس في السياسة الخارجية والامنية الاسرائيلية نهج تغييب الشعب الفلسطيني عن معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعن مشاريع الحلول الخاصة به.

ولم تحدث حرب العام ١٩٦٧، وما اسفرت عنه من وضع القضية الفلسطينية ـ مجسدة على الأقل في المصير والمستقبل السياسي للمناطق المحتلة وسكانها في الضفة والقطاع ـ وجهاً لوجه تجاه صانعي القرار الاسرائيلي في مجالي السياسة الخارجية والامنية، أي تغيير في النهج الذي ارساه بن ـ غوريون في تلك الحقبة المتقدمة من عمر الدولة الاسرائيلية. فخلفاء بن ـ غوريون، في القيادة الاسرائيلية، واصلوا التمسك بالأسس والمفاهيم التي ارساها بالنسبة الى طابع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره، وكذلك بالنسبة الى الطرق الكفيلة بايجاد حلّ له. فقد عاد هؤلاء الى رفع «الخيار الاردني» كسبيل وحيد لتسوية النزاع على الجبهة الشرقية، تتضمن حلاً للقضية الفلسطينية في اطار الاردن. والمدلول السياسي لهذا الخيار هو التوجه، ثانية، نحو مساومة سياسية مع المملكة الهاشمية، قوامها، هذه المرّة، اقتسام المناطق المحتلة في الضفة والقطاع، من خلال أحد مشروعي «الحل الاقليمي الوسط» او «التقاسم الوظيفي»،